

**قياس كفاءة الأداء المصرفي لمصرف بغداد وأثرها على
الاستدامة المالية**

**نهى سعيد فاضل
أ.م.د. أنير عباس عبادي الجبوري
الجامعة العراقية / كلية الإدارة والاقتصاد**

Measuring the efficiency of the banking
performance of the Bank of Baghdad and its
effects on financial Sustainability

قياس كفاءة الأداء المصرفي لمصرف بغداد وأثرها على الاستدامة المالية

Nuha Saeed Fadhil *

Assistant Prof. Dr. Atheer Abbas Al- Jubouri

Iraqi University / College of Administration and

Economics

نهي سعيد فاضل *

أ.م.د. أثير عباس عبادي الجبوري

الجامعة العراقية / كلية الإدارة والاقتصاد

تاريخ النشر: 2025/09/01

Received: 22/12/2024

تاريخ القبول: 2025/01/12

Accepted: 12/01/2025

تاريخ الاستلام: 2024/12/22

Published: 01/09/2025

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى قياس كفاءة الأداء المصرفي لمصرف بغداد وتأثيرها على الاستدامة المالية، حيث أن كفاءة الأداء المصرفي تسهم في تحقيق التوازن بين الربحية والاستدامة، مما يعزز قدرة المصرف على مواجهة التحديات الاقتصادية، ركز البحث على قياس العلاقة بين كفاءة الأداء المصرفي والاستدامة المالية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية مثل نسبة التكلفة إلى الإيرادات، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الأسهم، ونسبة كفاية رأس المال في تحقيق الاستدامة المالية، وقد استخدم في البحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل البيانات المالية لمصرف بغداد خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2022 حيث تم الاعتماد على البيانات المالية لمصرف بغداد المستخرجة من التقارير السنوية الرسمية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2022. وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات، من أهمها وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكفاءة الأداء المصرفي على الاستدامة المالية على المدى الطويل، مع تأثير محدود على المدى القصير. كما أوصى البحث بضرورة تعزيز الكفاءة المصرفية من خلال الاستثمار في التكنولوجيا المالية لتحسين الأداء وزيادة قدرة المصرف على تحقيق أهدافه المالية في ظل التقلبات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: كفاءة الأداء المصرفي، الاستدامة المالية.

بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (كفاءة الأداء المصرفي ودوره في تحقيق الاستدامة المالية لعينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة للمدة ٢٠١٦_٢٠٢٢).

Abstract:

This research aims to measure the efficiency of the banking performance of the Bank of Baghdad and its impact on financial sustainability, as the efficiency of banking performance contributes to achieving a balance between profitability and sustainability, which enhances the bank's ability to face economic challenges. The research focused on measuring the relationship between the efficiency of banking performance and financial sustainability by using a set of financial indicators such as the cost-to-revenue ratio, return on assets rate, return on equity rate, and capital adequacy ratio in achieving financial sustainability. The research used the descriptive analytical approach to study and analyze the financial data of the Bank of Baghdad during the period from 2016 to 2022, where the financial data of the Bank of Baghdad extracted from the official annual reports for the period from 2016 to 2022 were used. The research reached several surprises, the most important of which is the presence of a positive and significant impact of the efficiency of banking performance on ideal sustainability in the long term, with a limited impact in the short term. The research also recommended the need to enhance banking efficiency by investing in financial technology to improve performance and increase the bank's ability to achieve its financial goals in light of economic shifts.

Keywords: Banking performance efficiency Financial sustainability.

المقدمة

يشهد القطاع المصرفي العراقي تحديات اقتصادية وسياسية تتطلب استراتيجيات فعالة لتعزيز كفاءة الأداء وتحقيق الاستدامة المالية، تلعب كفاءة الأداء المصرفي دورًا محوريًا في تحسين القدرات التشغيلية وضمان تقديم خدمات مالية عالية الجودة، مما يعزز استقرار المصارف وقدرتها على مواجهة الأزمات، تُعد الاستدامة المالية عاملاً رئيسيًا لاستمرار المصارف في تحقيق أهدافها، وتجنب الأزمات المالية، وضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات في هذا السياق.

منهجية البحث**1. مشكلة البحث :**

تواجه المصارف العراقية تحديات اقتصادية منها التضخم، البطالة، والتغيرات السياسية التي تؤثر على كفاءة الأداء، كما أن التطورات التكنولوجية والمنافسة المحلية تزيد من الضغط على المصارف، بالإضافة إلى ذلك، تعاني المصارف من تحديات إدارية وارتفاع التكاليف التشغيلية، مما يعوق تحقيق التوازن بين التكاليف والإيرادات.

2. أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث في مساعدة المصارف العراقية على تحقيق الاستدامة المالية، بما يعزز استقرار النظام المالي ودعم الاقتصاد الوطني، تهدف إلى تحسين كفاءة الأداء المصرفي من خلال تقديم بيانات دقيقة تعزز ثقة المستثمرين واستقطاب الاستثمارات، كما تسعى لتحليل مؤشرات الكفاءة والاستدامة المالية وفقًا للواقع الحالي والمعايير العالمية.

3. الهدف من البحث :

يتناول البحث العديد من الاهداف اهمها :

- 1- يهدف البحث إلى تقييم كفاءة الأداء المصرفي في عينة من المصارف العراقية خلال الفترة 2016-2022.
- 2- تسعى لتحليل العلاقة بين الكفاءة المصرفية والاستدامة المالية، وتحديد العوامل المؤثرة عليها، مثل التكنولوجيا والإدارة.
- 3- تهدف إلى فحص تأثير الكفاءة على القدرة التنافسية وتعزيز النمو المستدام.

4. فرضية البحث:

لتحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على الفرضية الآتية:
يفترض البحث وجود علاقة إيجابية بين كفاءة الأداء المصرفي والاستدامة المالية للمصارف العراقية، وتشير إلى أن تحسين الكفاءة التشغيلية يسهم في تحقيق نتائج مالية مستدامة على المدى الطويل، رغم تأثير العوامل الاقتصادية، السياسية، والتكنولوجية على هذه الكفاءة.

5. منهج البحث

سيتم اعتماد عدة مناهج علمية في إنجاز الدراسة منها المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي في إنجاز الجانب النظري، فضلاً عن المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي في الجانب العملي.

الدراسات السابقة

1. دراسة ، (قدوري، 2021) " الاستدامة المالية وإدارة الدين العام وقت الأزمات والجائحة في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1990 – 2020) "هدفت الدراسة الى التحقق من قدرة وفعالية السياسة المالية في الجزائر في تجاوز هذه الازمات وتحقيق الاستدامة المالية من خلال استخدام الاساليب الكمية الحديثة، المنهج المعتمد:- المنهج القياسي ،تم الاعتماد على الاسلوب القياسي لتحليل التكامل المشترك واختبار السببية ، كما اثبتت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين النفقات الحكومية والايادات العامة ،كما اوضحت الاختبارات امكانية تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر وذلك من خلال ضبط واعادة توجيه النفقات العامة، اهم الاستنتاجات: أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الاتفاق الحكومي الى الايرادات الحكومية، مما يتسق مع النظرية المالية العام الايرادات العامة تتبع الاتفاق العام ، اهم التوصيات : ضرورة التعرف على قدرة وفعالية السياسة المالية في الجزائر لتجاوز الازمات وتحقيق الاستدامة المالية

2. دراسة ابن ختو، قريشي (2013) قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) " تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة المصرفية المجموعة من البنوك الوطنية والعربية والأجنبية التي تم اعتمادها بعد صدور قانون النقد والقرض (10-90)، أي في ظل التحولات التي تشهدها الجزائر نحو اقتصاد السوق، وذلك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات تضمنت الدراسة (10) بنوك : ثلاثة وطنية، وأربعة عربية وثلاثة أجنبية. استخدمت في الدراسة معطيات سنة 2010 لكل من القروض والناتج البنكي الصافي مخرجات: والديون والمصاريف العامة للاستغلال واهتلاك الأصول الثابتة المدخلات النموذج التوجيه الإخراجي (CCR-O) و (BCC-O) لقياس الكفاءة. وكانت النتائج العامة للدراسة : أن معظم بنوك الدراسة تتمتع بوفرة في الموارد وهو ما يعكس ضعف الاستثمارات المصرفية لدى هذه البنوك وأن درجات الكفاءة تتسق بشكل كبير وتصنيف عينة الدراسة إلى المجموعات أعلاه، وأن البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من البنوك العربية والوطنية وأن درجات مؤشرات الكفاءة لا ترتبط بحجم البنك.

3. (2022, kajirwa) "Hedging and Financial Sustainability of Commercial Banks in Kenya" هدفت الدراسة الى تحديد تأثير التحوط على الاستدامة المالية للبنوك التجارية في كينيا المنهج المعتمد:- المنهج التحليل الاحصائي اعتمدت الدراسة فلسفة البحث الوضعي وتم الاعتماد على التحليل الاحصائي من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد بالإضافة الى استخدام بيانات اللوحة وتحليل التأثيرات الثابتة والعشوائية لتفسير العلاقة بين المتغيرات ،اهم الاستنتاجات :- ان التحوط له تأثير كبير على الاستدامة المالي للبنوك التجارية تساعد المشتقات المالية مثل الخيارات والعقود الآجلة والمقايضات على التحوط ضد المخاطر وان التحوط هو النهج الامثل لتعويض المخاطر لتحقيق الاستدامة المالية، اهم التوصيات:- ضرورة قيام كافة المؤسسات المالية بممارسة التحوط لمواجهة المخاطر والتمكن من تحقيق الاستدامة المالية.

المحور الأول / كفاءة الأداء المصرفي

اولا – مفهوم وتعريف كفاءة الأداء المصرفي

مفهوم كفاءة الأداء المصرفي

كفاءة الأداء المصرفي تعني تحقيق أقصى مخرجات ممكنة باستخدام الموارد المتاحة بأقل تكلفة، يتجاوز المفهوم الاستخدام الأمثل للموارد ليشمل عوامل مثل حجم القطاع المصرفي، بنية الوحدات الاقتصادية، ودور المصارف في التنمية الاقتصادية، كما يتم قياس الكفاءة المصرفية على مستوى مصرف واحد أو عدة مصارف، مع التركيز على ارتباطها بالأهداف الاقتصادية المحلية والتنمية.(الجميل، 2011، 108)

ويمكن تعريفه بالآتي:

- تُعرف المؤسسة المصرفية الكفوة بأنها المؤسسة القادرة على توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العائدات بأقل قدر ممكن من الهدر، أي السيطرة الجيدة والناجحة على طاقاتها المادية والبشرية من ناحية تحقيق الحجم الأمثل وتقديم مجموعة من المنتجات المالية من ناحية أخرى (رايس وآخرون، 2012، 62).
- كفاءة الأداء المصرفي تعبر عن العلاقة بين مدخلات المصرف ومخرجاته، حيث تتجلى عند زيادة المخرجات بنفس المدخلات، أو تحقيق نفس المخرجات باستخدام مدخلات أقل، أو تقديم المخرجات بأقل فاقد ممكن من المدخلات، مما يدل على الكفاءة (طه، 2000، 40).

ثانياً: - أهمية كفاءة الأداء المصرفي

- تعد الكفاءة المصرفية أمراً ذا أهمية عالية في ظل التطورات القائمة في القطاع المصرفي، نظراً للدور البارز الذي تلعبه المصارف في توفير التمويل وتقديم الخدمات المصرفية، والتي تلعب دوراً حاسماً في دفع عمليات التنمية الاقتصادية، وتتمثل فيما يأتي، (عقل، 2006، 90):
1. تحقيق معدل كفاية مناسب في الاستثمار يُسهم في تجنب المخاطر المرتبطة بالأموال المتاحة للبنك، كما أن الحفاظ على مستوى مناسب من رأس المال يعزز تقليل المخاطر المتعلقة بالاستثمارات ذات العوائد العالية.
 2. الالتزام بمعايير الإقراض المحددة من قبل السلطات النقدية يسهم في التخلص من القروض المتعثرة، مما يحسن جودة الأصول ويعكس إيجاباً على الربحية.
 3. يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة فعالة، حيث تسهم في خفض مصاريف التشغيل، مما يعزز رفع صافي الدخل للبنك.
 4. تسعى البنوك إلى خفض تكلفة الخدمات مع الحفاظ على جودة عالية، مما يعزز نمو حجم الودائع. يتيح ذلك توفير مصادر جديدة للأموال، مما يسهم في تمويل استثمارات إضافية تولد أرباحاً إضافية وتعزز المركز المالي للبنك.

ثالثاً: - العوامل المؤثرة في كفاءة الأداء المصرفي

وتنقسم العوامل التي تؤثر على كفاءة المصرف إلى عوامل داخلية وخارجية على النحو الآتي (zainab,et, 2016, 12-16):

- **العوامل الداخلية:** ان السياسات التي يتبعها المصرف سواء كانت مالية أو إدارية والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك وحجم النشاط الاقتصادي، وأن هذه العوامل مرتبطة بالسيولة وحجم الأصول والعائد على الاستثمار والتركيز على حقوق الملكية وحجم الموجودات.
- **العوامل الخارجية:** هي العوامل المتعلقة بالسياسات المفروضة على المصرف، مثل التشريعات التي تفرضها الدولة والبنك المركزي، وتتمثل في أسعار الفائدة وحجم الاحتياطات النقدية، بالإضافة إلى ذلك، يتعلق الأمر أيضاً بحجم الائتمان الذي يتم منحه من قبل تلك المصارف. ويمكن توضيح أهم العوامل المؤثرة على المصارف فيما يأتي: (علي، 1999، 397).

1. **الربحية:** تعتمد البنوك في تمويل استثماراتها على أموال العملاء وليس فقط على أموالها الخاصة، بهدف تحقيق أقصى عائد ممكن وزيادة ثروات المساهمين أو حقوق الملكية، وتعد أسعار الفائدة من أهم العوامل المؤثرة على ربحية المصارف، حيث تزداد ربحية المصارف عندما ترتفع أسعار الفائدة، القروض مرتفعة ومنخفضة على الودائع، مما يعني زيادة هامش الربح، بالإضافة إلى أن المنافسة هي أحد العوامل المؤثرة على الربحية.
2. **درجة المخاطر:** الغرض من إدارة المخاطر هو تقليل احتمالية الخسائر، لذا يجب دراسة المخاطر وتحديد الاحتمالات وتقييم نتائج الحد الأقصى للمخاطر المتوقعة، وبالتالي لا ينبغي أن تؤثر إدارة المخاطر على كفاءة المصرف.
3. **العوامل الإدارية:** ان سياسة المحسوبية في الرتب والرواتب التي تتبعها بعض البنوك هي سياسة خاطئة مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة الجهاز المصرفي وكذلك خفض معنويات الموظفين، واهتمام العاملين بعملهم سيؤدي إلى ضعف الكفاءة والأداء في المصرف.
4. **درجة المنافسة:** ويعني الجودة العالية في إنتاج الخدمات بأقل التكاليف، وبالتالي السيطرة على السوق ومنع المنافسين الجدد من دخول السوق.
5. **الأنظمة والتشريعات الحكومية:** الأنظمة والتشريعات الحكومية تسيطر على البنوك من خلال السياسة المالية والنقدية، وذلك للحفاظ على أموال المودعين، والسيطرة على عرض النقود، وتوفير الائتمان لمتختلف القطاعات بسعر فائدة منخفض، وتحصيل الإيرادات من خلال الضرائب، فضلاً عن تحقيق أهداف اقتصادية أخرى.

6. **الظروف الاقتصادية:** تتأثر كفاءة المصارف بتغيرات الظروف الاقتصادية، حيث تنعكس هذه التغيرات على مؤشرات النشاط الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي، والنشيط، ومعدلات التضخم وتقلبات الأسعار، إضافة إلى الدخل القومي والفردى، وعادات وتقاليد المجتمع، ومستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجى.

رابعاً: أنواع كفاءة الاداء المصرفى

تختلف الكفاءة حسب المنظور أو الزاوية التي ينظر إليها الباحث أو البيانات المتوفرة لحسابها، ولذلك سوف تناول مختلف أنواع الكفاءة بشكل عام.

الكفاءة الاقتصادية (حمودي، 2023، 29)

تعتبر عن العلاقة بين مدخلات ومخرجات عملية الإنتاج، ويتجسد عندما يساوى الناتج الحدى لعوامل الإنتاج مع تكلفة كل عامل، مما يعنى تحقيق الكفاءة من حيث الإنتاج والتوزيع والتخصيص. (Stigler, 1987, 102)

وتنقسم على مستويين كما يأتي:

1. الكفاءة التقنية (فنية): التي تعتمد على مدى قدرة وحدة المصرف المؤسسى على الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات باستخدام الكميات المتاحة من المدخلات. (Farrell, 1957, 254)

2. الكفاءة السعريّة: التي ترتبط مباشرة بتقنيات الإنتاج، أي تحديد أهم المعايير في اختيار المدخلات والمخرجات التي تتأثر بأسعار السوق أي تحديد واختيار الكميات المثلى لتجسيد الهدف الاقتصادي لوحدة المصرف (أونور، 2011، 6).

الكفاءة الهيكلية

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية عن الكفاءة التقنية لصناعة أو قطاع ما تم تقديمها بواسطة وقد تم تطويرها (Forsund et Hjalmarsson) في دراستها في الأعوام 1974 و 1978. ويهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى التطور المستمر للصناعة وتحسين أدائها على أساس بأفضل وحداتها.

وقد أسفرت دراستهم عام 1978 عن قسمين من الكفاءة الهيكلية للصناعة:

1. الكفاءة الهيكلية التقنية: التي تقيس مستوى التوفير في المدخلات.

2. الكفاءة الهيكلية الحجمية: التي تقيس مستوى الزيادة في الإنتاج لوحدة أو صناعة.

الكفاءة التشغيلية إكس

تُعتبر مقياساً إضافياً لتوجيه الموارد على مستوى المؤسسة والصناعة، وحتى على مستوى الاقتصاد بشكل عام، و اقترحها الاقتصادي Leibenstein في عام 1966، حيث استندت إلى فرضية رئيسية تعتمد هذه الفرضية على فكرة أن الأفراد والمؤسسات والصناعات لا تنتج بالشكل الأمثل (فريد، 2013، 140)، ومن ثم يعود تحسين الكفاءة في هذا السياق إلى نظام الحوافز والإدارة في المؤسسة .

الكفاءة النسبية

يتم تعريف الكفاءة النسبية لوحدة اتحاد القرار على أنها مجموع المخرجات المرجحة للوحدة مقسومة على مجموع المدخلات المرجحة لنفس الوحدة (زكي، 2017، 8)

تُجرى هذه العملية من خلال قياس كفاءة المؤسسات، سواء كانت كفاءة تقنية، أو سعريّة، أو اقتصادية، ويتم المقارنة داخل صناعة معينة، ويُفترض في هذا السياق توحيد عمليات الإنتاج بين المؤسسات أو الشركات المشمولة في الدراسة، وذلك من خلال مقارنة نسب محددة في مراحل الإنتاج (Borodak, 2007, 6).

المحور الثاني / الاستدامة المالية

أولاً: مفهوم وتعريف الاستدامة المالية

مفهوم الاستدامة المالية

يعدّ مفهوم الاستدامة المالية من المفاهيم الحديثة نسبياً، حيث ظهر هذا المصطلح بعد مفهوم التنمية المستدامة، وهو جزء منها يخص المصارف والنواحي المالية والاقتصادية فيها واستمراريتها وديمومتها، وفقاً لنظرية الوحدة الاقتصادية، فإنها دراسة لفهم كيفية عمل الوحدة والسيطرة على المتغيرات الداخلية والخارجية، مما يساعد على استمراريتها وزيادة الثروة والموارد بشكل فاعل فيها. (Jones, 2013, 3)

إن الاستدامة المالية تعتبر مؤشراً حديثاً نسبياً، حيث تُظهر قدرة الدولة على تحمّل التزاماتها المالية دون مخاطر الإفلاس أو الاعتماد على المزيد من الديون الخارجية، يُعد هذا المعيار ثانوياً بوصفه عنصراً يلتفت إليه المستثمرون المتجنبون للمخاطر عند اتخاذ قرارات الاستثمار، حيث يُقلل من مخاطر إعادة التمويل (wemer, et, 2022, 1). والإفلاس، مما يُعزز العوائد في سوق رأس المال مع مراعاة قيود التمويل وتكاليف الإفلاس

يمكن تعريف الاستدامة المالية تُعرف بأنها:

قدرة الحكومة على تحقيق التزاماتها الحالية والمستقبلية دون الحاجة لإجراء تعديلات جوهرية في سياستها المالية (محمد، 2015، 79). تُعرف بأنها: القدرة على تحمل الديون وتوفير الوسائل لتلبية جميع التزامات الحكومة الحالية والمستقبلية، وتشمل أيضاً القدرة على إعادة توازن النفقات والإيرادات العامة بتدريج في المستقبل دون تأثير كبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية (علي، 2015، 325). يعرف صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية بأنها: الوضع الذي يكون فيه المقترض قادراً على الاستمرار في خدمة ديونه دون الحاجة إلى إجراء تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة في المستقبل. أي أن الاستدامة المالية تتطلب عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الاقتصادات إلى إعادة هيكلة أولويات الإنفاق وآليات التمويل. العجز في المستقبل من أجل تمويل عبء الديون (قدوري، 2021، 221). -قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية دون الحاجة إلى إعادة جدولة الديون، وهناك من يرى أن الاستدامة المالية مرتبطة بالتوازن الزمني للمالية العامة، وهذا يعني أن أي عجز يحدث في الموازنة يمكن تغطيته من الإيرادات المستقبلية (Ali,2023, 72)

ثانياً: أهمية الاستدامة المالية

تلعب الاستدامة المالية دوراً هاماً ورئيسياً في تحسين الأداء في الوحدة الاقتصادية من خلال ما يأتي: (Esterman,et,2011, 16) و (Lisa,2012, 14)،

1- تحسين إمكانية الحصول على رؤوس الأموال:

من خلال اعتماد جوانب الاستدامة المالية في التقارير الدورية وأداء المؤسسة أو المنظمة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الاستراتيجي المؤسسي، والذي بدوره سينعكس على أدائها نحو تحسين عوائد الاستثمار والقدرة على جذب رؤوس الأموال، خاصة في المدى الطويل. طرق التمويل لأجل وتوفير شروط تمويل أفضل.

2- الربحية والنمو:

يتم ذلك من خلال خلق قيمة مالية للمنظمة من خلال إتاحة الفرص المناسبة لزيادة الدخل وخفض التكاليف وإدارة المخاطر وتعزيز التدابير وتشجيع التعاون مع أصحاب المصلحة بما يساهم في فهم أعمق لاحتياجاتهم، والذي بدوره وينعكس ذلك في توجيه الاستثمارات وتحفيز التنافسية والابتكار .

3- الامتثال لخطط العمل التصحيحية وإدارة المخاطر:

إن معرفة كيفية إدارة الاستدامة تؤدي إلى تحديد المخاطر بشكل متكامل، وهذا يؤدي إلى وضع استراتيجيات مناسبة لتخفيف المخاطر، مما يعزز قدرة المؤسسة على التخطيط الاستراتيجي على المدى الطويل، كما يساعد المستثمرين والمحللين على التعرف على المؤسسة أو قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها الاستثمارية.

4- تعزيز العلامة التجارية للمؤسسات غير الربحية:

تعتمد المنظمات غير الربحية، مثل المنظمات الربحية، على جهود تسويق علامتها التجارية من أجل الترويج لخدماتها والحفاظ على استمراريتها، ومن هنا تأتي أهمية إنشاء العلامة التجارية والترويج لها بما يجعلها تعمل بشكل واضح ومستمر على إيصال رسالة المنظمة والخدمات المقدمة بما يميزها عن غيرها من المؤسسات، وأحد أهم عناصر إنشاء العلامة التجارية هو تحديد وتطوير مهمة المنظمة وخدماتها وأهدافها وغاياتها، ويجب أن تجسد العلامة التجارية مجموعة من الخصائص والمميزات التي تمكن الأفراد خارج المنظمة من تقديمهم بشكل متسق ومستمر، كما أن وضع خطة تسويقية يساعد على إيصال رسالة اجتماعية تبني الثقة بين المنظمة والمستفيدين منها.

ثالثاً: دور الإدارة في تعزيز الاستدامة المالية

تلعب إدارة المصرف دوراً رئيسياً في وضع خارطة الطريق لرؤية المصرف ودوره نحو الاستدامة المالية. ومن شأن التخطيط الجيد لإجراءات التنفيذ ووضع آليات الحوكمة المناسبة أن يساهم في نجاح الإدارة في دمج الاستدامة المالية في أعمال وأنشطة المصرف، وهناك بعض الخطوات التوجيهية التي يمكن للإدارة (Bursa Malaysia,2010, 18) الالتزام بها لتحقيق النجاح في تنفيذ الاستدامة المالية .

1- دمج فكرة الاستدامة المالية في نشاط المصرف وقيمه من خلال إرساء مبادئ الاستدامة وتطبيق المعايير الدولية.

2- التواصل من أجل الوفاء بالتزامات المصرف، ويتم هذا التواصل داخلياً مع العاملين والموظفين وخارجياً مع أصحاب المصلحة.

3- إرساء مبدأ الاستدامة في إدارة المخاطر المتوقعة من خلال الالتزام بالاعتبارات الاقتصادية والمجتمعية والبيئية ومراقبتها وإدارتها.

- 4- دمج الاستدامة المالية في استراتيجية المصرف وتطبيق الإجراءات الإشرافية اللازمة ومراقبة أداء المصرف في تحقيق أهدافه.
- 5- إعداد التقارير اللازمة للإفصاح عن أعمال الاستدامة للجهات المعنية وفقاً للمعايير الدولية بعد تحقيق النجاح في الخطوات السابقة أعلاه، تنتقل الإدارة إلى مستوى أكثر تقدماً.
- 6- منح مكافآت للقائمين على العمل المستدام والمسؤولين عن نجاحات المصرف في تحقيق التوفير المالي.
- 7- إرشاد وتدريب العاملين والموظفين على دور دمج الاستدامة المالية في أعمال المصرف.
- 8- تعيين مديرين من ذوي الخبرة في مجالات الاستدامة والذين ثبتت كفاءتهم ونزاهتهم.
- 9- مراعاة الاستدامة المالية في قرارات المصرف المحورية كقرارات الاستحواذ أو الاندماج أو أي قرار استثماري محوري في المصرف.

رابعاً: الأركان الأربعة للاستدامة المالية

تتكون الأركان الأربعة الرئيسية للاستدامة المالية من: (Leon, 2001, 14) و (Molony, 2017, 107)

الركن الأول: التخطيط المالي الاستراتيجي:

سؤال كثيراً ما يطرح على المصارف أو المنظمات: ما هو الحد الأدنى من التكلفة التي يجب توافرها لتحقيق الأهداف المرجوة وتغطية التكاليف الإدارية؟ للإجابة على هذا السؤال يجب أن يركز التخطيط المالي على خطط استراتيجية ذات رؤية طويلة المدى. التخطيط الاستراتيجي هو الآلية التي تساعد المصارف على توضيح الأهداف وتحديد الأولويات وإجراءات تحقيقها من أجل الوصول إلى الأموال اللازمة لتغطية التكاليف التشغيلية والثابتة وتحقيق الأهداف المبينة في الخطة الاستراتيجية.

الركن الثاني: تنوع الدخل:

لا تتم الإشارة هنا إلى توليد الدخل فحسب، بل إلى مصادره المتعددة، وتظل المصارف ضعيفة للغاية إذا كان الجزء الأكبر من ميزانيتها يعتمد على مصدر واحد للدخل، تنوع مصادر الدخل الداخلية والخارجية يجب أن يكون من الأولويات الأساسية للمصارف، والسبب في ذلك هو احتمال تدهور الأوضاع الاقتصادية، ويتغير في أي لحظة ولأي سبب، مما يسبب له أزمة كبيرة، ولذلك يجب أن يأتي ما لا يقل عن 60% من إجمالي ميزانية المصارف من خمسة مصادر دخل متنوعة.

الركن الثالث: الإدارة المالية السليمة:

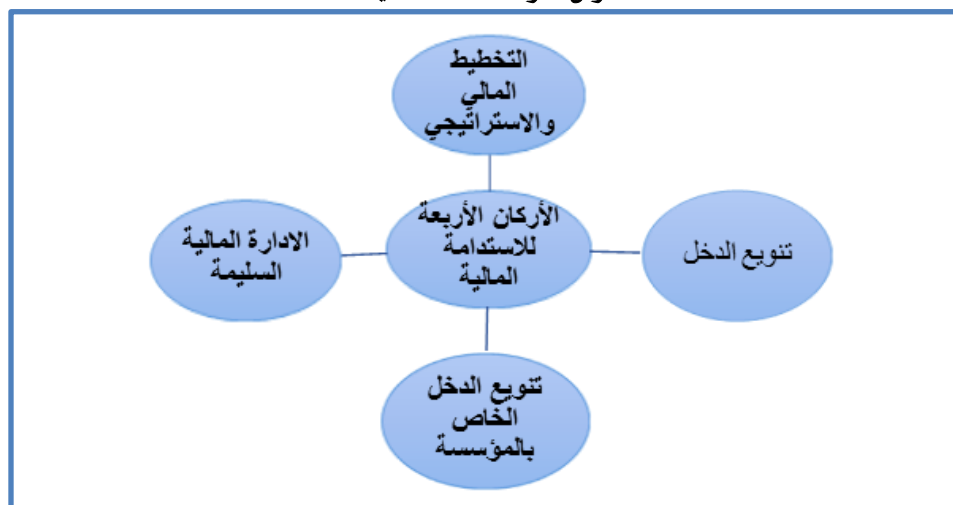
إن معرفة كيفية توظيف الموارد المالية أمر ضروري لتحقيق الاستدامة المالية من خلال ضمان الشفافية في توظيفها والاهتمام ببناء وتعزيز نظام فعال للرقابة الداخلية، بالإضافة إلى الاهتمام بتدقيق الأداء المالي والإداري. من الواضح أن تحديد الأهداف المالية القصيرة والطويلة الأجل يساعد في تحديد الحد الأدنى من الدخل والتكاليف التي يجب أن تكون متاحة للوفاء بالالتزامات المالية الهامة، ولا تقتصر الإدارة السليمة على تحديد الحد الأدنى للنفقات والإيرادات ومقارنتها، بل تتعدى تقديم عرض تفصيلي للموازنة بما يجعلها إحدى الأدوات والمبادئ الأساسية المتاحة لأي منظمة لإدارتها بفعالية. إن الفهم الكامل للميزانية أمر بالغ الأهمية للإدارة المالية الجيدة، بشرط أن تكون الميزانيات مبنية على معلومات دقيقة حول برامج المنظمة وخدماتها. يجب أن تتضمن الميزانية معلومات تاريخية، وتحدد الخطوط العريضة، وتقدم صورة واقعية للأهداف المالية.

الركن الرابع: توليد الدخل الخاص بالمؤسسة:

إن توليد الدخل الخاص للمؤسسة كما هو مبين في الشكل (1) هو أحد الوسائل أو الطرق لتنظيم وتنوع مصادر إيراداتها، وترتبط أساليب توليد الدخل الخاص بالإدارة الفعالة والمبتكرة وعدم الاعتماد على الموارد الداخلية والخارجية، المنح والمساعدات الخارجية. إن تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل هو هدف يتطلب أن تكون المصارف قادرة على الاستمرار في العمل من خلال التمويل الداخلي المكون من فائض الإيرادات على النفقات، والذي يغطي جميع النفقات المالية والتنظيمية والإدارية وغيرها على المدى الطويل، وهذا يتطلب زيادة الموارد المتولدة داخلياً

شكل (1)

الاركان الاربعة للاستدامة المالية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Four Pillars of financial, Patricia, leon , CFA, 2001, P:15

خامساً: العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية

وحدد أموس في دراسته أهم عوامل تحقيق الاستدامة المالية، وهي كما يأتي: (Afriyie, 2015, 22)

1. إمتلاك الثقافة التنظيمية والمعرفة التسويقية : هي مجموعة من القيم والمعتقدات التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية وتسعى إلى تحقيقها من خلال تحديد الأهداف والتعاون المشترك داخل الوحدة من أجل تحقيق هذه الأهداف وامتلاك مستوى عالمي من المعرفة والقدرة التسويقية.
2. الربط الشبكي وتوسيع الشراكات : يجب أن تتحرك الوحدة نحو الشركات القوية من أجل الحفاظ على الدور الحاسم الذي تلعبه في تحسين أداء ونوعية حياة الأفراد وتعزيز تنمية المجتمع وتقدمه.
3. محفظة الاستثمار: ويرتبط ارتباطاً مباشراً بالنمو المستدام وتوسيع الاستثمار سيجقق الاستدامة المالية على المدى الطويل.
4. القيادة الناجحة والإدارة الكفؤة: هي القدرة على رؤية المستقبل بوضوح وفهم الطريقة التي يمكنك من خلالها الوصول إلى الأهداف المرجوة.
5. العلاقات العامة الفاعلة: العلاقات العامة هي العلم الاجتماعي الذي يدرس تحليل الاتجاهات، والتنبؤ بالعواقب، وتقديم المشورة للإدارة والقادة التنظيميين، وكذلك تخطيط وتنفيذ برنامج عمل لا يخدم مصلحة الوحدة فحسب، بل يخدم أيضاً مصلحة المجتمع ككل.
6. التخطيط للاستدامة: من أهم المهام الإدارية في البنوك حيث أنها توفر معلومات دقيقة تساعد على التنبؤ بالمستقبل وتتطلب أن يتصف الأخير بالاستمرارية.

المحور الثالث/ تحليل كفاءة الأداء المصرفي والاستدامة المالية لمصرف بغداد

تأسس المصرف كشركة خاصة براس مال اسمي قدره (100) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م. ش/ 4512) في 18 / 2 / 1992 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ حين ذاك المرقم (36) لسنة 1983 المعدل وهو أول مصرف عراقي خاص سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (12) بسنة 1991 بإجازه وبأشرف المصرف نشاطه في أعمال المرخص بها اعتباراً من تاريخ 12 / 9 / 1992.

أولاً: تحليل كفاءة الأداء المصرفي لمصرف بغداد

تمثل كفاءة الاداء المصرفي أحد المحاور الرئيسية في تقييم أداء المصارف، حيث تعكس قدرتها على تحقيق أهدافها التشغيلية والمالية بكفاءة وفعالية ، يهدف هذا التحليل الى تقييم كفاءة الاداء المصرفي لمصرف بغداد من خلال مجموعة من المؤشرات المالية الرئيسية التي تعكس الجوانب المختلفة للاداء، ومن أهم المؤشرات التي سيتم الاعتماد عليها: مؤشرات الربحية، مؤشرات الانتفاع من الموجودات، مؤشرات الكفاءة التنافسية. يظهر الجدول أدناه أداء مصرف بغداد من عام 2016 إلى عام 2022 مع تحليل لعدة المؤشرات المالية المتعلقة بالربحية، ومؤشر الانتفاع من الموجودات، والكفاءة التنافسية على مدى السنوات المختلفة. سيتضمن الشرح الاتجاهات السنوية لكل مؤشر وتفسير التغيرات التي حدثت.

الجدول (١)

مؤشرات كفاءة الأداء المصرفي لمصرف بغداد

الحدود الزمانية (السنوات)							المعادلة	النسب
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022		
							1. مؤشرات الربحية	
%1.69	%0.56	%0.37	%0.64	%1.42	%1.95	%3.08	صافي الربح ÷ إجمالي الأصول	نسبة العائد على الأصول (ROA)
%7.16	%2.21	%1.56	%2.67	%7.25	%9.70	%15.20	صافي الربح ÷ إجمالي حقوق المساهمين	نسبة العائد على حقوق (ROE) المساهمين
%2.45	%0.86	%0.53	%0.91	%1.88	%2.59	%4.06	صافي الربح ÷ إجمالي الودائع	نسبة العائد على الودائع
							2. مؤشر الانتفاع من الموجودات	
%6.13	%4.97	%3.28	%3.52	%4.27	%5.39	%6.50	اجمالي الايرادات ÷ اجمالي الموجودات	استخدام الموجودات
							3. مؤشرات الكفاءة التنافسية	
%85.45	%83.84	%80.07	%79.30	%81.48	%75.72	%74.84	المصاريف الادارية÷ اجمالي المصاريف	نسبة المصاريف الادارية
%3.48	%3.40	%3.27	%3.02	%2.28	%2.19	%2.35	اجمالي المصاريف ÷ اجمالي الموجودات	نسبة المصاريف
%56.75	%68.39	%99.55	%85.86	%53.53	%40.57	%36.19	اجمالي المصاريف ÷ اجمالي الايرادات	الكلفة- المنفعة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات التقرير السنوي لمصرف بغداد للمدة (2016-2022)

1. مؤشرات الربحية

تعد مؤشرات الربحية من أهم الأدوات المالية التي تستخدم لتقييم كفاءة الأداء المصرفي، في تحقيق الأرباح تعكس هذه المؤشرات قدرة المصرف على توليد الأرباح من موارده المختلفة مثل الأصول وحقوق المساهمين والودائع، وهي ضرورية لمساعدة الإدارة والمستثمرين في اتخاذ قرارات استراتيجية، من خلال تحليل مؤشرات الربحية، يمكن تحديد مدى نجاح المصرف في استغلال موارده، وتقييم جاذبيته للمستثمرين، وكذلك قياس قدرته على الحفاظ على نمو مستدام وتحقيق عوائد مرضية للمساهمين والمودعين.

● **نسبة العائد على الأصول**

يبين مدى كفاءة استخدام المصرف لأصوله في تحقيق الأرباح، كلما كانت النسبة أعلى، دل ذلك على كفاءة أكبر للمصرف في استغلال أصوله لتحقيق الأرباح مما يعكس أداءً مالياً أفضل.

بدأت نسبة العائد على الأصول بمستوى جيد بلغ 1.69% في 2016، ثم تراجعت بشكل ملحوظ إلى 0.56% في 2017، لتستقر في التراجع إلى 0.37% في 2018، وبعد ذلك، شهدت النسبة تحسناً تدريجياً، حيث ارتفعت إلى 1.42% في 2020 و1.95% في 2021، لتصل إلى 3.08% في 2022. الأثر الاقتصادي: يعكس التراجع في بداية الفترة تحديات كبيرة في استغلال الأصول بشكل فعال، بما في ذلك التأثيرات الاقتصادية السلبية الناتجة عن تراجع النشاط الاقتصادي، ومع ذلك، فإن التحسن الملحوظ في السنوات الأخيرة يشير إلى تحسن إدارة الأصول واستراتيجيات المصرف التي عززت القدرة على تحقيق أرباح أكبر.

جائحة كوفيد-19: كان لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك النظام المصرفي في العراق. أدت الأزمة الصحية إلى اضطرابات في الأسواق المالية والاقتصادات المحلية، ما أثر على قدرة المصارف على تحقيق العوائد المرجوة من أصولها.

يوصى المصرف بالاستمرار في تحسين استراتيجيات استخدام الأصول وزيادة تنوع الاستثمارات لتحقيق أرباح مستدامة، مع التركيز على تعزيز استراتيجيات إدارة الأصول بعيداً عن القطاعات المتقلبة.

• نسبة العائد على حقوق المساهمين

تقيس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من رأس المال الذي ساهم به المساهمون، كلما ارتفعت النسبة، دل ذلك على كفاءة أعلى في تعظيم عوائد المستثمرين

شهدت نسبة العائد على حقوق المساهمين تحسناً تدريجياً من 7.16% في 2016 إلى 15.20% في 2022، بعد تراجع ملحوظ في الأعوام 2017 و2018. الأثر الاقتصادي: يظهر التراجع الكبير في 2017 و2018 أثر التحديات المالية والاقتصادية التي كانت تؤثر على أداء المصرف، بما في ذلك ضعف استثمار حقوق المساهمين في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، ومع ذلك، فإن التحسن الملحوظ في 2020 و2021 يشير إلى استراتيجيات ناجحة تحسن كفاءة المصرف في استخدام حقوق المساهمين لتحقيق الأرباح، ما يعكس تحسن الأداء المالي على المدى الطويل. يوصى المصرف بمواصلة تحسين استراتيجياته في استخدام حقوق المساهمين من خلال استثمارات أكثر تنوعاً وزيادة الاستقرار المالي، وذلك لضمان استدامة الربحية على المدى الطويل وجذب المزيد من المساهمين الباحثين عن عوائد ثابتة.

• نسبة العائد على الودائع

تقيس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من الأموال المودعة لديه، كلما ارتفعت النسبة، دل ذلك على كفاءة المصرف في استثمار الودائع وتحقيق عوائد مجزية منها.

تراجعت نسبة العائد على الودائع بشكل ملحوظ من 2.45% في 2016 إلى 0.53% في 2018، ثم شهدت تحسناً تدريجياً لتصل إلى 4.06% في 2022. الأثر الاقتصادي: يشير هذا التراجع إلى ضعف في قدرة المصرف على استغلال الودائع لتحقيق عوائد مجزية، وهو ما قد يكون ناتجاً عن التحديات الاقتصادية المحلية، مثل انخفاض أسعار النفط وتأثير الأزمات الاقتصادية في العراق، ومع ذلك، يشير التحسن الذي شهدته السنوات الأخيرة إلى نجاح المصرف في تحسين استراتيجياته المالية.

تأثير أسعار الفائدة: انخفاض أسعار الفائدة في السوق قد أثر سلباً على قدرة المصرف في توليد عوائد من الودائع، مما يحد من الفرص الاستثمارية المتاحة. يوصى المصرف بتطوير استراتيجيات استثمارية تعتمد على التنوع وتوسيع محفظة الاستثمارات لتشمل قطاعات أخرى، بهدف تحسين العوائد على الودائع والحد من تأثيرات تقلبات السوق.

2. مؤشر الانتفاع من الموجودات

يعد مؤشر الانتفاع من الموجودات (أو نسبة استخدام الموجودات) أحد المؤشرات الأداء الأساسية في تقييم كفاءة الأداء المصرفي يُحسب هذا المؤشر عن طريق قسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الموجودات، مما يعكس كفاءة المصرف في استخدام أصولها لتحقيق الإيرادات، هذا المؤشر يوفر رؤية واضحة عن مدى قدرة المصرف أو المؤسسة على تحويل موارده إلى إيرادات، وكلما كانت النسبة أعلى، زادت كفاءة الإدارة في استغلال الأصول، مما يشير إلى إدارة مالية قوية وقدرة على تحقيق النمو.

• استخدام الموجودات: (إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الموجودات)

يقيس هذا المؤشر كفاءة المصرف في استثمار أصوله لتحقيق الإيرادات، كلما ارتفعت النسبة، دل ذلك على قدرة المصرف على استغلال أصوله بشكل فعال لتحقيق دخل أكبر

تراجعت نسبة استخدام الموجودات بشكل ملحوظ من 6.13% في 2016 إلى 3.28% في 2018، قبل أن تبدأ في التحسن التدريجي لتصل إلى 6.50% في 2022.

الأثر الاقتصادي: يشير هذا التراجع في البداية إلى تحديات كبيرة في استغلال الأصول لتحقيق إيرادات جيدة، ويعكس تأثير الضغوط الاقتصادية التي واجهها المصرف، بما في ذلك انخفاض النشاط الاستثماري والأزمات المالية المحلية. ومع ذلك، فإن التحسن الذي شهدته السنوات اللاحقة يدل على تحسن الأداء المالي.

تأثير التحديات الإدارية والاقتصادية: كان للمصاعب في إدارة الأصول والموارد أثر كبير على الكفاءة المالية في بداية الفترة. مع ذلك، يعكس التحسن التدريجي في السنوات اللاحقة نجاح المصرف في تعديل استراتيجياته، وتحسين إدارة الأصول لتعزيز القدرة على توليد الإيرادات. يُصبح المصرف بالاستمرار في تحسين استراتيجيات استخدام الأصول من خلال التركيز على استثمارات مربحة وذات عوائد مستدامة، مع تعزيز الكفاءة التشغيلية لضمان تحقيق استدامة مالية وزيادة الإيرادات المستقبلية.

3. مؤشرات الكفاءة التنافسية

تعد مؤشرات الكفاءة التنافسية جزءاً أساسياً من مؤشرات كفاءة الأداء المصرفي، حيث تقيس قدرة المؤسسة على التنافس بفعالية في السوق وتحقيق أداء مالي مستدام، وتُعتبر هذه المؤشرات عن مدى قدرة المصرف على تلبية احتياجات العملاء وتحقيق القيمة المضافة من خلال استخدام مواردها بشكل فعال، تسهم الكفاءة التنافسية في تعزيز القدرة على مواجهة التحديات المالية من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة القدرة التنافسية، يمكن للمؤسسة ضمان استدامتها وتحقيق نتائج مالية إيجابية على المدى الطويل.

• نسبة المصاريف الإدارية (المصاريف الادارية + إجمالي المصاريف)

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة المصاريف الادارية في إجمالي المصاريف التشغيلية للمصرف، كلما ارتفعت النسبة قد يشير ذلك الى ارتفاع التكاليف الادارية مقارنة بباقي المصاريف، مما قد يؤثر سلباً على الكفاءة التشغيلية. شهدت نسبة المصاريف الإدارية تقلبات ملحوظة على مدار السنوات، حيث بدأت بنسبة 85.45% في 2016، مما يشير إلى عبء مالي ثقيل وضعف في كفاءة إدارة المصاريف. لكن مع مرور الوقت، بدأت النسبة في الانخفاض التدريجي، لتصل إلى 74.84% في 2022، مما يعكس تحسناً في إدارة المصاريف وكفاءة مالية أكبر.

الأثر الاقتصادي: يشير التراجع في النسبة إلى تحسن تدريجي في كفاءة المصرف في إدارة التكاليف، مما قد يكون ناتجاً عن تحسين استراتيجيات العمل والتركيز على تقليل النفقات، وفي المقابل يشير الارتفاع الطفيف في نسبة المصاريف الإدارية في 2020 إلى التحديات التي واجهها المصرف في إدارة التكاليف بسبب التأثيرات الاقتصادية السلبية.

تحسين الأداء المالي: يظهر التحسن الملحوظ في السنوات الأخيرة نجاح المصرف في تحسين إدارة المصاريف، مما يعكس التزامه بتحقيق استدامة مالية أكبر، ويعود هذا التحسن إلى استراتيجيات فعالة في ضبط التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية.

يُصبح المصرف بالاستمرار في استخدام أدوات التحليل المالي لتحسين استراتيجيات إدارة المصاريف، مع التركيز على تحقيق توازن بين الإنفاق والإيرادات.

• نسبة المصاريف (إجمالي المصاريف + إجمالي الموجودات)

تقيس هذه النسبة مدى تأثير المصاريف التشغيلية على إجمالي أصول المصرف، كلما ارتفعت النسبة قد يشير ذلك الى ارتفاع التكاليف التشغيلية مقارنة بحجم الاصول، مما قد يدل على قلة الكفاءة في إدارة الموارد.

شهدت نسبة المصاريف للمصرف مقارنة بإجمالي الأصول تحسناً ملحوظاً من 2016 إلى 2022، حيث بدأت النسبة عند 3.48% في 2016، لتتراجع تدريجياً إلى 2.19% في 2021، ثم شهدت زيادة طفيفة إلى 2.35% في 2022.

الأثر الاقتصادي: يُظهر هذا التحسن قدرة المصرف على تقليل المصاريف وتحسين كفاءته في إدارة التكاليف مقارنة بإجمالي الأصول، على الرغم من التحديات الاقتصادية التي واجهها، وهذا الانخفاض المستمر يعكس الجهود المستمرة للمصرف لتحسين أدائه المالي وتحقيق استدامة مالية.

التقلبات الطفيفة: الارتفاع الطفيف في النسبة في عام 2022 قد يعود إلى الضغوط التشغيلية التي واجهها المصرف نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة، ولكن حتى مع هذا الارتفاع، تظل النسبة منخفضة.

مقارنة بالسنوات السابقة، مما يشير إلى استقرار عام في كفاءة إدارة المصاريف.

يُصبح المصرف بالاستمرار في تطبيق استراتيجيات فعالة لضبط المصاريف بشكل يتماشى مع تحسين إدارة الأصول، والتركيز على تعزيز الكفاءة المالية لضمان استدامة مالية أكبر في المستقبل.

• الكلفة- المنفعة (إجمالي المصاريف + إجمالي الإيرادات)

تقيس هذه النسبة كفاءة المصرف في إدارة مصاريفه مقارنة بإيراداته، كلما ارتفعت النسبة يدل ذلك على أن المصرف يواجه صعوبة في السيطرة على تكاليفه مقارنة بالإيرادات مما يشير الى انخفاض الكفاءة.

شهدت نسبة الكلفة-المنفعة للمصرف من 2016 إلى 2022 تحسناً ملحوظاً، حيث انخفضت النسبة من 56.75% إلى 36.19%، وفي البداية، كانت النسبة مرتفعة، مما يعكس ضغوطاً مالية كبيرة على الربحية، إلا أن المصرف نجح في تحسين كفاءة إدارة المصاريف مقارنة بالإيرادات، ما ساهم في تحسين استدامته المالية.

الأثر الاقتصادي: تشير الزيادة الحادة في النسبة في 2017 و2018 إلى تحديات كبيرة في تحسين الكفاءة المالية، مع احتمال وجود ضغوط في إدارة التكاليف نتيجة لظروف اقتصادية صعبة، وفي المقابل، يعكس الانخفاض الكبير في النسبة من 2019 إلى 2022 نجاح المصرف في تقليل المصاريف وزيادة الهوامش الربحية، وهو ما يعزز الاستدامة المالية على المدى الطويل.

تحسن تدريجي: التحسن الملحوظ من 2020 إلى 2022 يعكس استراتيجيات المصرف الفعالة في تحسين كفاءة إدارة المصاريف، رغم التحديات الاقتصادية، ويظهر أن المصرف قد اتخذ خطوات جادة لزيادة الربحية مع الحفاظ على التكاليف في مستويات مقبولة.

تظهر نسب كفاءة الأداء المصرفي تقلبات كبيرة عبر السنوات نتيجة للتحديات الاقتصادية، مثل تقلبات أسعار النفط والأزمات المالية، ورغم ارتفاع بعض النسب في فترات معينة، مثل عامي 2017 و2018، تشير النتائج إلى تحسن تدريجي في الكفاءة بدءاً من 2019. يُظهر التحليل أن المصرف نجح في تقليل التكاليف وزيادة هوامش الربحية، مما يعزز استدامته المالية.

التوصيات الاقتصادية:

1. التكيف مع التقلبات الاقتصادية: يُوصى بتعزيز مرونة المصرف من خلال تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على الأنشطة ذات التقلبات الاقتصادية العالية.
2. تحسين الكفاءة التشغيلية: يجب التركيز على تقليل الهدر وتحسين الكفاءة الإدارية للمساعدة في تحسين الأداء المالي.
3. زيادة فرص التمويل: ينبغي تطوير منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات السوق المحلي وتساعد في تحقيق نمو مستدام.

ثانياً: تحليل الاستدامة المالية لمصرف بغداد

تعكس قدرة المصرف على الحفاظ على استقراره المالي على المدى الطويل، من خلال إدارة الموارد المالية بكفاءة لتلبية التزاماته المستقبلية وضمان استمرارية نموه، يتطلب تحليل الاستدامة المالية تقييم مجموعة من المؤشرات التي تساعد في فهم المخاطر التي قد يواجهها المصرف وقدرته على تحقيق السيولة المطلوبة وتحمل المديونية.

يظهر الجدول أدناه أداء مصرف بغداد من عام 2016 إلى عام 2022 مع تحليل لعدة المؤشرات الاستدامة المالية المتعلقة بالمخاطرة، السيولة، والمديونية، على مدى السنوات المختلفة، سيتضمن الشرح الاتجاهات السنوية لكل مؤشر وتفسير التغيرات التي حدثت.

الجدول (2)

مؤشرات الاستدامة المالية لمصرف بغداد

الحدود الزمانية (السنوات)							المعادلة	النسب
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022		
							المؤشر R : مؤشرات المخاطر	
82.67%	103.36%	103.84%	104.32%	85.08%	467.83%	35.37%	رأس المال التنظيمي ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر	نسبة كفاية رأس المال =
105.13%	10.69%	10.62%	10.20%	10.71%	10.82%	111.17%	إجمالي القروض المتعثرة ÷ إجمالي القروض	نسبة القروض المتعثرة =

							المؤشر D: مؤشرات السيولة	
124.98 %	%130.90	%128.70	113.58 %	121.63 %	%122.63	%121.24	مؤشر D1: نسبة التداول	الموجودات المتداولة ÷ المطلوبات المتداولة
%86.88	%86.22	%93.55	%83.21	%94.72	%94.51	%94.32	مؤشر D2: نسبة التداول	الموجودات المتداولة ÷ إجمالي الموجودات
111.06 %	%110.59	%123.02	109.71 %	117.83 %	%105.87	%118.32	مؤشر D3: نسبة التداول	رأس المال العامل ÷ إجمالي المطلوبات
							المؤشر E: مؤشر المديونية	
%87.99	%74.60	%76.05	%75.84	%80.39	%79.92	%79.72	المؤشر E : نسبة المديونية	إجمالي المطلوبات ÷ إجمالي الموجودات

الجدول من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات التقرير السنوي لمصرف بغداد للمدة (2016-2022)

1. مؤشرات المخاطر

تعتبر مؤشرات المخاطر من الأدوات الأساسية في تقييم سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي. من بين هذه المؤشرات، تبرز نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة كعنصرين رئيسيين في قياس قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المالية.

• نسبة كفاية رأس المال (رأس المال التنظيمي + الأصول المرجحة بالمخاطر)

تقيس نسبة كفاية رأس المال قدرة المصرف على تحمل المخاطر من خلال مقارنة رأس المال التنظيمي بالمخاطر الناتجة عن استثماراته وأصوله، وكلما ارتفعت النسبة، زادت قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المفاجئة دون التأثير سلباً على استقراره المالي، في عام 2016، كانت النسبة 82.67%، مما أشار إلى قدرة معقولة على تغطية المخاطر، مع حاجة لتعزيز رأس المال، في 2017، ارتفعت النسبة إلى 103.36%، مما يعكس تحسناً في الاستقرار المالي، ثم استقرت في 2018 و2019 عند مستويات حول 104%. في 2020، انخفضت النسبة إلى 85.08%، مما يدل على تحديات مالية، قبل أن تشهد قفزة غير طبيعية إلى 467.83% في 2021، ثم تراجعت بشكل حاد إلى 35.37% في 2022.

التحليل المالي والاقتصادي: تظهر النسب تذبذباً في قدرة المصرف على تحمل المخاطر، مما يعكس تحديات في استقرار رأس المال، والانخفاض الكبير في 2022 يثير القلق حول الاستدامة المالية على المدى الطويل، اقتصادياً، يساعد مستوى كفاية رأس المال المرتفع في دعم الاقتصاد عبر التوسع في الإقراض دون تعريض المصرف للمخاطر الزائدة.

يجب على المصرف تعزيز رأس المال التنظيمي من خلال استقطاب مستثمرين جدد أو إصدار أسهم جديدة، كما ينبغي تحسين إدارة المخاطر عبر تقليل الأصول عالية المخاطر للحفاظ على استقرار رأس المال على المدى الطويل وضمان استدامة مالية قوية.

• نسبة القروض المتعثرة (إجمالي القروض المتعثرة + إجمالي القروض)

يقيس مؤشر نسبة القروض المتعثرة قدرة المصرف على إدارة المخاطر الائتمانية من خلال مقارنة إجمالي القروض المتعثرة بإجمالي القروض الممنوحة، كلما ارتفعت النسبة، زادت المخاطر المرتبطة بالقروض، مما يعكس تحديات في تحصيل الديون، في عام 2016، كانت النسبة 105.13%، ما يشير إلى مشاكل كبيرة في إدارة القروض، ثم تحسنت النسبة في 2017 إلى 10.69%، واستقرت عند 10.62% في 2018، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في إدارة القروض والحد من المخاطر، في 2022، ارتفعت النسبة بشكل كبير إلى 111.17%، ما يشير إلى وجود مشاكل جديدة في إدارة القروض قد تؤثر على استدامة المصرف.

التحليل المالي والاقتصادي: رغم التحسن المستمر في السنوات السابقة، إلا أن الزيادة الكبيرة في النسبة في 2022 تشير إلى تحديات مالية خطيرة، هذا يضع ضغطاً على المصرف ويعكس صعوبة في تحصيل القروض، اقتصادياً، تشير هذه الزيادة إلى ضرورة تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية. ومن الضروري تحسين إدارة القروض المتعثرة عبر تعزيز إجراءات التحصيل واتباع استراتيجيات إعادة هيكلة فعالة للقروض المتعثرة، كما ينبغي مراجعة سياسة الإقراض للتركيز على العملاء ذوي التصنيف الائتماني العالي لتقليل المخاطر وتحقيق استدامة مالية أفضل.

2. مؤشرات السيولة

هي أدوات هامة تُستخدم لتقييم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل، مما تعكس هذه المؤشرات مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم، مما يساعد في ضمان استقرار المصرف على المدى الطويل. إن تقييم مؤشرات السيولة يساعد المصارف على تحديد المخاطر المالية المحتملة، ويعزز من قدرتها على تحقيق الاستدامة المالية من خلال اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وإدارة الموارد بشكل فعال.

• نسبة التداول: (الموجودات المتداولة + المطلوبات المتداولة)

تقيس نسبة التداول قدرة المصرف على تغطية التزاماته القصيرة الأجل باستخدام الأصول المتاحة، كلما كانت هذه النسبة أعلى، زادت قدرة المصرف على الوفاء بتلك الالتزامات، في عام 2016، كانت النسبة 124.98%، مما يعكس قدرة جيدة على إدارة السيولة، وارتفعت إلى 130.90% في 2017، ثم انخفضت إلى 113.58% في 2019، قبل أن تستقر حول 121% في السنوات التالية، مما يشير إلى استقرار في السيولة.

التحليل المالي والاقتصادي: بشكل عام، أظهرت نسبة التداول تحسناً نسبياً مع بعض الانخفاضات الطفيفة على مر السنوات، ما يعكس استقراراً في إدارة السيولة، ومن منظور اقتصادي، تمكن المصرف من الحفاظ على مستوى جيد من السيولة على مدار الفترة، مما يعزز استقراره المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

على الرغم من الاستقرار في النسبة، من الضروري تحسين إدارة السيولة بشكل مستمر لضمان استمرارية الاستقرار المالي، يوصى بزيادة الأصول السائلة من خلال تحويل استثمارات إلى أصول أكثر سيولة، وتنويع مصادر السيولة عبر استقطاب المزيد من الودائع قصيرة الأجل لضمان تلبية الالتزامات المالية بكفاءة.

• نسبة التداول (الموجودات المتداولة + إجمالي الموجودات)

تعكس نسبة التداول قدرة المصرف على استخدام أصوله المتداولة لتغطية التزاماته قصيرة الأجل، كلما ارتفعت النسبة يشير ذلك إلى قدرة المصرف على تغطية التزاماته قصيرة الأجل مما يعكس وضعاً مالياً أكثر أماناً، في عام 2016، بلغت النسبة 86.88%، مما يشير إلى قدرة جيدة على إدارة السيولة، وفي 2017، استقرت عند 86.22%، وهو مستوى مقبول، في 2018، تحسنت النسبة إلى 93.55%، مما يعكس تحسناً في كفاءة السيولة، لكن في 2019، تراجعت النسبة إلى 83.21%، مما يشير إلى تحديات في إدارة السيولة. في 2020، تحسنت النسبة إلى 94.72%، وظلت مستقرة حول 94% في 2021 و2022، مما يدل على استقرار مالي.

التحليل المالي: تُظهر النسبة أن المصرف حافظ على مستوى جيد من السيولة على مدار السنوات، رغم بعض التقلبات، والاستقرار المستمر في النسب الأخيرة يعكس قدرة المصرف على تلبية التزاماته المالية بكفاءة.

يجب على المصرف التركيز على تحسين كفاءة إدارة السيولة وتوزيع الأصول المتداولة لضمان استمرارية الاستقرار المالي في المستقبل.

• نسبة التداول: (رأس المال العامل + إجمالي المطلوبات)

تقيس نسبة التداول قدرة المصرف على استخدام رأس المال العامل (الموجودات المتداولة ناقص المطلوبات المتداولة) لتغطية التزاماته قصيرة الأجل، كلما ارتفعت النسبة يشير ذلك إلى قدرة أكبر للمصرف على تغطية التزاماته قصيرة الأجل مما يعكس وضعاً مالياً أكثر أماناً، في عام 2016، بلغت النسبة 111.06%، مما يعكس قدرة المصرف الجيدة على تغطية التزاماته المالية باستخدام رأس المال العامل، في 2017، بلغت النسبة 110.59%، ما يشير إلى استقرار في إدارة السيولة، شهدت النسبة تحسناً في 2018 حيث بلغت 123.02%، مما يعكس كفاءة عالية في إدارة رأس المال العامل، ورغم التراجع الطفيف في 2019 إلى 109.71%، فإن النسبة ظلت فوق 100%، ما يشير إلى مستوى جيد من السيولة، في 2020، ارتفعت النسبة إلى 117.83%، مما يدل على تحسن في إدارة السيولة، وفي 2021، انخفضت قليلاً إلى 105.87%، ولكنها ظلت عند مستوى جيد. في 2022، تحسنت النسبة إلى 118.32%، مما يعكس قدرة قوية على إدارة رأس المال العامل.

التحليل المالي: تعكس هذه النسب استقراراً في قدرة المصرف على تغطية التزاماته المالية باستخدام رأس المال العامل، على الرغم من بعض الانخفاضات الطفيفة، يُظهر المصرف قدرة على إدارة السيولة بفعالية، ما يعزز الثقة في استدامته المالية.

ينبغي على المصرف الاستمرار في تعزيز إدارة رأس المال العامل من خلال زيادة الأصول المتداولة وتحسين استراتيجيات التمويل قصيرة الأجل، لضمان استقرار مالي مستدام.

3. مؤشرات المديونية

تُعد مؤشرات المديونية من الأدوات الأساسية المستخدمة في تقييم الوضع المالي للمؤسسات المالية والمصارف، وتُقاس نسبة المديونية من خلال قسمة إجمالي المطلوبات على إجمالي الموجودات، تُعد مؤشرات المديونية جزءاً مهماً من مؤشرات الاستدامة المالية، حيث تساهم في تحديد قدرة المصرف على تلبية التزاماته المالية، ونسبة المديونية المنخفضة تشير إلى استقرار مالي أكبر وقدرة أعلى على تحمل الصدمات الاقتصادية، بينما النسبة المرتفعة قد تشير إلى زيادة المخاطر المالية وعبء الديون، وبالتالي تُساعد هذه المؤشرات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتوجيه السياسات المالية لتحسين الأداء المالي للمصرف.

● نسبة المديونية: (إجمالي المطلوبات + إجمالي الموجودات)

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على الديون في تمويل أصوله، كلما ارتفعت النسبة يشير ذلك إلى زيادة اعتماد المصرف على الديون مما قد يرفع من المخاطر المالية ويقلل من استقراره المالي.

تقيس نسبة المديونية مدى اعتماد المصرف على التمويل بالديون مقارنة بأصوله، في عام 2016، بلغت النسبة 87.99%، مما يشير إلى اعتماد المصرف الكبير على الديون لتمويل موجوداته، وهو ما يعكس مستوى عالي من المخاطر المالية، وفي عام 2017، انخفضت النسبة إلى 74.60%، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في إدارة المديونية، وهو مؤشر إيجابي على تقليل الاعتماد على الديون، ورغم هذا التحسن، شهدت النسبة بعض الارتفاعات في السنوات التالية، حيث بلغت 76.05% في 2018، واستقرت بين 75% إلى 80% حتى 2022، مما يعكس استقرار اعتماد المصرف على التمويل بالديون.

التحليل المالي والاقتصادي: استمرار ارتفاع نسبة المديونية يشير إلى مستوى مرتفع من المخاطر المالية، زيادة الاعتماد على الديون قد يعرض المصرف لمزيد من المخاطر، خاصة في الأوقات الاقتصادية المتقلبة، الاعتماد على الديون يتطلب مراقبة دقيقة لإدارة السيولة وتطوير استراتيجيات لتقليل الديون وتحسين استقرار الوضع المالي على المدى الطويل.

ينبغي على المصرف اتخاذ خطوات لتحسين إدارة المديونية من خلال:

1. تقليل الاعتماد على الديون عبر زيادة رأس المال أو جذب مستثمرين جدد.
 2. تحسين إدارة السيولة بتوجيه مزيد من الأصول نحو الموجودات المتداولة وتنوع مصادر التمويل.
 3. تعزيز استراتيجيات التحصيل والإقراض لتحسين جودة المحفظة الائتمانية وتقليل الديون المتعثرة.
- يظهر التحليل أن تحسين كفاءة الأداء المصرفي يعد عاملاً مهماً في تعزيز الاستدامة المالية، وبالتالي يتطلب الأمر تحسين نسب المديونية والسيولة لضمان قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية وتقديم دعم أكبر للنشاط الاقتصادي.

نلاحظ من النسب أعلاه أن نسب الاستدامة المالية قد تأثرت بشكل واضح من خلال مؤشرات كفاءة الأداء المصرفي، بعض المؤشرات أظهرت تحسناً ملحوظاً، مثل نسبة السيولة التي بدأت بالتحسن تدريجياً في بعض السنوات، مما يعكس قدرة المصرف على إدارة أصوله والتزاماته بفعالية، ومع ذلك، نلاحظ أيضاً أن هناك تقلبات في بعض النسب، مثل نسبة المديونية التي أظهرت زيادة ملحوظة في بعض السنوات، مما يدل على استمرار اعتماد المصرف على الديون، وهو ما قد يؤثر على استقراره المالي على المدى الطويل.

إن المؤشرات المرتفعة التي شهدتها بعض النسب ثم تراجعت في سنوات أخرى قد تعكس ضرورة إعادة تقييم استراتيجيات إدارة الأصول والخصوم في المصرف، من ناحية أخرى، التحسن في بعض النسب يشير إلى أن المصرف قد اتخذ خطوات لتحسين كفاءة الأداء، مما ساهم بشكل غير مباشر في تعزيز الاستدامة المالية على المدى القصير.

مما سبق يمكن القول أن الاستدامة المالية يتم تحسينها وتحقيقها من خلال أحد المؤشرات كفاءة الأداء المصرفي التي تعد كما هي في الاستدامة المالية أو أحد عناصرها أو من خلال مؤشرات أخرى تأثرت بشكل غير مباشر على مكونات الاستدامة المالية بطريقة إيجابية وبما ينسجم ومتطلبات كل مصرف وحسب سياسة المصرف المعتمدة سواء كانت سياسة متحفظة أو معتدلة أو مغامرة لغرض تحسين الاستدامة المالية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - الاستنتاجات :

1. أن كفاءة الأداء المصرفي تتمثل بالقدرة على استخدام الحد الأدنى من المدخلات (الودائع ورأس المال) لإنتاج أفضل المخرجات (القروض والاستثمارات)، وذلك بالاعتماد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لإنتاج أفضل خدمة بأقل تكلفة ممكنة.
2. عد كفاءة الأداء المصرفي من المواضيع الحيوية في مجال الاقتصاد والمالية، لما لها من تأثير مباشر على استقرار النظام المالي والنمو الاقتصادي.
3. إن العلاقة بين كفاءة الأداء المصرفي والاستدامة المالية علاقة طردية كلما حقق المصرف أداءً عالياً يؤدي إلى تحقيق الاستدامة المالية، فضلاً عن أن المصارف من خلال عملياتها المصرفية تهدف إلى تحسين الكفاءة المصرفية من خلال التزاماتها بجميع المتطلبات الصادرة في العمليات التنظيمية للعمل المصرفي سواء كانت المحلية والعالمية ولا سيما متطلبات وتعليمات البنك المركزي.
4. كفاءة الأداء تسهم في تحسين الاستدامة المالية من خلال تحسين الإيرادات وتقليل التكاليف يزيد من الربحية ويحسن نسبة العائد على الأصول (ROA) ونسبة العائد على حقوق المساهمين (ROE)، وكذلك تقديم خدمات ومنتجات مصرفية جديدة ومبتكرة يزيد من نسبة العائد على الودائع، وتحسين كفاءة استخدام الأصول يزيد من الإيرادات، وتقليل المصاريف الإدارية يحسن الربحية.
5. التكنولوجيا والابتكار يساهم في تحسين الأداء المالي بتنفيذ سياسات تكنولوجية فعالة تحسن التكنولوجيا والتي تؤدي تحسين كفاءة العمليات التكنولوجية والابتكارية تحسن التكنولوجيا والابتكار.

ثانياً - التوصيات :

1. على المصارف كافة الاعتماد على الكفاءة لغرض تحقيق أهدافها وفي تحديد العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة فعالة بهدف تعظيم المخرجات وتقليل المدخلات.
2. الاعتماد على كفاءة الأداء المصرفي لما لها من تأثير مباشر على استقرار النظام المالي والنمو الاقتصادي.
3. ينبغي على المصارف عينة الدراسة اعتماد الاستدامة المالية للحصول على إيرادات لتغطية النفقات والوفاء بالالتزامات المالية الحالية دون المساس بقدرة على الوفاء بالتزاماته المالية في المستقبل لضمان استمرار التطور والوصول إلى الأهداف المطلوبة.
4. ينبغي على المصارف عينة الدراسة تحسين العلاقة بين كفاءة الأداء المصرفي والاستدامة المالية لتحقيق أداء عالٍ يؤدي إلى تحقيق الاستدامة المالية.
5. تحسين الكفاءة الأداء: من خلال زيادة نسبة العائد على الأصول (ROA) ونسبة العائد على حقوق المساهمين (ROE): بحيث يجب تنفيذ سياسات تحسين الإيرادات وتقليل التكاليف لزيادة الربحية، وتطوير سياسات استثمارية فعالة لتحقيق عوائد أعلى، وتحسين نسبة العائد على الودائع حيث يجب تقديم خدمات ومنتجات مصرفية جديدة ومبتكرة لجذب العملاء، وتحسين جودة الخدمات لزيادة الودائع، وتحسين استخدام الموجودات حيث يجب تطوير سياسات تحسين كفاءة استخدام الأصول لزيادة الإيرادات، وتنفيذ سياسات استثمارية فعالة لزيادة الإيرادات، وتقليل المصاريف الإدارية حيث يجب تنفيذ سياسات تقشفية لتقليل المصاريف الإدارية، وتحسين كفاءة العمليات الإدارية لتقليل التكاليف.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- أحمد بريحي علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتب، ط1، العراق، 2015.
- سرمد كوكب الجميل، الاسواق المالية نظريات وتطبيقات، ابن الاثير للطباعة والنشر، ط1، الموصل، العراق، 2011.
- طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الإسكندرية، ط1، مصر، 2000.
- عبد المنعم سيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، ط1، الأردن، 1999.
- مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006.
- أبراهيم أونور، قياس كفاءة بنوك مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 41، 2011.
- أيوب أنور حمد ، سردار عثمان خدر، تحليل الاستدامة في إقليم كردستان، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 7، العدد 13، 2015.
- حدة رايس، فاطمة الزهراء نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، فلسطين، المجلد 1، العدد 26، 2012، ص 55-85.
- طارق قدوري، الاستدامة المالية وإدارة الدين العام وقت الأزمات والجائحة في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1990 – 2020)، المجلة الجزائرية المالية العامة، جامعة الشهيد حمه الخضر الوادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2021.
- فاطمة أحمد زكي، وفاء عبد الفتاح محمود، تطوير البحثي بالجامعات المصرية في ضوء قياس كفاءته النسبية باستخدام مدخل التحليل التطويقي للبيانات، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مصر، العدد 37، 2017.
- فريد بن ختو، محمد الجموعي قريشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 12، 2013.
- مروان عبد الرسول حمودي، تقييم كفاءة الوساطة المالية المصرفية للقطاع المصرفي العراقي باستخدام نموذج DEA دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والاسلامية للمدة 2017-2021، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار كلية الادارة والاقتصاد، العراق، المجلد 2، العدد 4، 2023.

English References:

- Abdel Moneim Sayed Ali, Economics of Money and Banking, Academy for Publishing, 1st ed., Jordan, 1999.
- Ahmed Brihi Ali, Monetary Economics: Facts, Theories and Policies, Dar Al-Kutub, 1st ed., Iraq, 2015.
- Amos Oppong Afriyie," Financial Sustainability Factors Of Higher Education Institutions: A Predictive Model " International Journal of Education Learning and Development, USA, Vol.2, No.3, 2015.
- Amos Oppong Afriyie," Financial Sustainability Factors Of Higher Education Institutions: A Predictive Model " International Journal of Education Learning and Development, USA, Vol.2, No.3, 2015.
- Ayoub Anwar Hamad, Sardar Othman Khader, Sustainability Analysis in the Kurdistan Region, Al-Anbar Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Al-Anbar, Iraq, Volume 7, Issue 13, 2015.
- Bursa Malaysia Powering Business Sustainability Guide For Directors <https://www.bursamalaysia.com>, 2010
- Bursa Malaysia Powering Business Sustainability Guide For Directors <https://www.bursamalaysia.com>, 2010.
- Danieia Borodak Danieia, Les outils d, analyse des Performances productives utilise,s en economie et gestion: Ia mesure de L'efficience technique et ses determinants, Groupe ESC Clermont, Cahier de recherché, 2007.
- Danieia Borodak Danieia, Les outils d, analyse des Performances productives utilise,s en economie et gestion: Ia mesure de L'efficience technique et ses determinants, Groupe ESC Clermont, Cahier de recherché, 2007.
- Farid Bin Khatto, Muhammad Al-Jumai Qurayshi, Measuring the Efficiency of Algerian Banks Using Data Envelopment Analysis, University of Kasdi Merbah Ouargla, Al-Baheth Magazine, Algeria, Issue 12, 2013.

- Farrell M. J. The Measurement of Productive Efficiency, Journal of the Royal Statistical Society Series A, General, Published by: oxford university press, USA, Vol.120 ,No3 1957 .
- Farrell M. J. The Measurement of Productive Efficiency, Journal of the Royal Statistical Society Series A, General, Published by: oxford university press, USA, Vol.120 ,No3 1957 .
- Fatima Ahmed Zaki, Wafaa Abdel Fattah Mahmoud, Research Development in Egyptian Universities in Light of Measuring Its Relative Efficiency Using the Data Envelopment Analysis Approach, Journal of Studies in University Education, Egypt, Issue 37, 2017.
- Gareth R. Jones , "Organizational Theory, Design, and Change ", British library cataloguing- in- publication data, seventeen edition, USA, 2013.
- Gareth R. Jones , "Organizational Theory, Design, and Change ", British library cataloguing- in- publication data, seventeen edition, USA, 2013.
- George Joseph Stigler, The theory of price, Macmillan publishing company ,Fourth Edition, USA ,1987.
- George Joseph Stigler, The theory of price, Macmillan publishing company ,Fourth Edition, USA ,1987.
- Hadda Rais, Fatima Al-Zahraa Noi, Measuring Banking Efficiency Using the Random Cost Limit Model, Case Study of Algerian Banks (2004-2008), Al-Quds Open University Journal for Research and Studies, Al-Quds Open University Deanship of Scientific Research and Graduate Studies, Palestine, Volume 1, Issue 26, 2012, pp. 55-85.
- Ibrahim Onur, Measuring the Efficiency of Gulf Cooperation Council Banks, Experts Series, Arab Planning Institute in Kuwait, Kuwait, Issue 41, 2011.
- Lisa M. Sontag – Padilla, Lynette Staplefoote, Kristy Gonzalez Morgant, Financial Sustainability for Nonprofit Organizations, Rand Nonprofits, A Review of the Literature, santa Monica ,USA ,2012.
- Lisa M. Sontag – Padilla, Lynette Staplefoote, Kristy Gonzalez Morgant, Financial Sustainability for Nonprofit Organizations, Rand Nonprofits, A Review of the Literature, santa Monica ,USA ,2012.
- Marwan Abdul Rasoul Hamoudi, Evaluating the Efficiency of Banking Financial Intermediation for the Iraqi Banking Sector Using the DEA Model, A Comparative Study between Commercial and Islamic Banks for the Period 2017-2021, Journal of Economic and Administrative Studies, University of Anbar, College of Administration and Economics, Iraq, Volume 2, Issue 4, 2023.
- Mary Molony, Jan Pettersen, Early Childhood Education Management, Insights into business Practice and Leadership, Library of Congress Cataloging Publication Data, First Edition, New York,2017.
- Mary Molony, Jan Pettersen, Early Childhood Education Management, Insights into business Practice and Leadership, Library of Congress Cataloging Publication Data, First Edition, New York,2017.
- Mufleh Muhammad Aql, Banking Perspectives, Arab Community Library for Publishing and Distribution, 1st ed., Amman, Jordan, 2006.
- Patricia León, Four Pillars of Financial Sustainability, Resources for Success Series Volume, USA, Vol.2, 2001.
- Patricia León, Four Pillars of Financial Sustainability, Resources for Success Series Volume, USA, Vol.2, 2001.
- Saad Hassan Ali, The efficiency of monetary and financial policies tools in enhancing financial sustainability in the Iraqi economy –(2010-2021) analytical study, Economics and administrative studies journal, VOL.3, NO.2,2024, 70-89.
- Saad Hassan Ali, The efficiency of monetary and financial policies tools in enhancing financial sustainability in the Iraqi economy –(2010-2021) analytical study, Economics and administrative studies journal, VOL.3, NO.2,2024, 70-89.

- Sarmed Kawkab Al-Jamil, Financial Markets Theories and Applications, Ibn Al-Atheer for Printing and Publishing, 1st ed., Mosul, Iraq, 2011.
- Tariq Qaddouri, Financial Sustainability and Public Debt Management in Times of Crisis and the Crisis in Algeria (An Applied Study for the Period (1990-2020), Algerian Journal of Public Finance, University of Martyr Hama Al-Khader Al-Wadi, Algeria, Volume 11, Issue 1, 2021.
- Tariq Taha, Bank Management and Banking Information Systems, Dar Al-Kutub, Alexandria, 1st ed., Egypt, 2000.
- Thomas Estermann, Enora Bennetot Pruvot, Financially sustainable universities: European universities diversifying Income streams, European University Association, Brussels, Belgium, 2011.
- Thomas Estermann, Enora Bennetot Pruvot, Financially sustainable universities: European universities diversifying Income streams, European University Association, Brussels, Belgium, 2011.
- Werner Gleißner, Thmas Günther, Christian Walkshäusl, Financial sustainability: measurement and empirical evidence, Journal Of Business Economics, Springer, Germany, Vol.92, No.3 ,2022 .
- Werner Gleißner, Thmas Günther, Christian Walkshäusl, Financial sustainability: measurement and empirical evidence, Journal Of Business Economics, Springer, Germany, Vol.92, No.3 ,2022 .
- Zainab, Swaij Zahra and Fadela, Marah, Measuring banking proficiency using SFA: Study Of a sample of banks operating in Algeria for the period (2006-2012), MA thesis, Algeria, 2016.
- Zainab, Swaij Zahra and Fadela, Marah, Measuring banking proficiency using SFA: Study Of a sample of banks operating in Algeria for the period (2006-2012), MA thesis, Algeria, 2016.